نص ردن

▪ علاء حسن

حـلال المشـاكـل

في احتفالية نظمتها رئاسة مجلس النواب يوم الاثنين الماضي لمناسبة المولد النبوي بإحدى قاعات المجلس بمبنى البرلمان، وضعت سلة كبيرة تحوي أكياسا صغيرة فيها ما يعادل ربع كيلو غرام من الكرزات والحامض حلو لتكون بمتناول المشاركين في الاحتفالية من أعضاء مجلس النواب وعناصر حماياتهم، فضلا عن الموظفين وبقية العاملين في المجلس، خطوة رئاسة المجلس بتوزيع "الكرزات" أشبه ما تكون تقليدا سائدا لدى معظم النساء العراقيات عندما يوزعن الكرزات بين الجيران والمعارف بصحون صغيرة تعرف باسم "حلال المشاكل".

خطوة مجلس النواب تستحق الإشادة والتقدير من قبل الناخبين، لأنها بنظرهم فأل حسن لتجاوز الأزمة السياسية و"حل المشاكل" في الساحة العراقية، لتتفرغ الحكومة لبذل جهودها لعقد مؤتمر القمة العربية، ثم تسوية الملفات العالقة بين جميع دول الجوار بدءا من ترسيم الحدود مع إيران والكويت وميناء مبارك، وإطلاق سراح معتقلين عراقيين في إيران، ومعالجة توتر العلاقة بين بغداد وأنقرة، والتحرك نحو المجتمع الدولي لخروج العراق من طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبعد انجاز كل هذه المهمات سيكون أمام حكومة الشراكة الوطنية تحسين الأداء التنفيذي وبما يحقق مطالب جميع العراقيين، الذين عبروا عن ندمهم يوم خروجهم في الخامس والعشرين من شباط من العام الماضي، احتجاجا على سوء الأداء الحكومي.

يبدو أن "كرزات" البرلمان بحل المشاكل، سبقت التوقعات واستشرفت النتائج بنجاح المؤتمر الوطني وخروجه بتوصيات ستحسم وبشكل نهائي مظاهر الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة بطريقة الدعاء لتنقية القلوب والنفوس، وبعد الحصول على المراد والاستجابة للدعاء ستكون الحكومة وأطرافها ملزمة بتوزيع الكرزات "حلال المشاكل" بين العراقيين بموجب البطاقة التموينية أو عن طريق المجالس البلدية، ليتناولوا الحمص والفستق عبيد وأبو العظم واللوز أثناء متابعة نشرات أخبار الفضائيات المحلية في الساعة الثامنة مساء، الخالية من أنباء الخلاف والنزاع السياسي، والتلويح بتدويل المشكلة العراقية.

تعرف النساء ونتيجة خبرة مكتسبة أن توزيع "حلال المشاكل" لا يتم بالدعاء فقط، وإنما يتطلب القيام بأنواع من الصلوات وتقديم النذور، وحل الأزمة أو المشكلة السياسية في العراق لا يتم عبر توزيع أكياس صغيرة تحتوي على ربع كيلو غرام من الكرزات، وإنما من خلال إجراءات أخرى تجهلها النساء، ولكنها تتعلق بالتأكيد بتوحيد المواقف تجاه الكثير من القضايا، وخصوصا في الفهم المشترك لمبدأ الشراكة، والوقوف على خط شروع واحد لمواجهة التحديات التي تعترض استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، والوصفة معروفة ولا تحتاج إلى تعريف وتتمثل بتوحيد الدعاء وبذل المزيد من الجهود لخدمة الشعب العراقي بحل مشاكله عن طريق الالتزام بشعارات أعلنتها الكتل النيابية أيام الانتخابات التشريعية، وبأصوات الناخبين حصلت على مقاعدها في مجلس النواب، فتشكلت حكومة منتخبة، تحتاج الآن إلى أطنان من "الكرزات" لحل مشاكلها بسبب الخلاف السياسي وليس عن طريق ربع كيلو غرام من فستق العبيد وأبو العظم في صحن أو كيس "حلال المشاكل".

عمّال يتسللون إلى موقع العمل بعد سماعهم بوجود قناة فضائية

سكان الحلة: مشروع المجاري فوضى لن تنتهي إلا بمعجزة!

امطار تغرق الشوارع... ارشيف

كان الشارع المحفور منذ سنتين خاليا من المارة ومن عمال البلدية.. توقفت الأمطار قبل دقائق وامتلأت الطرق بالأطيان، أطفال يرفعون سراويلهم ليعبروا بركة "زميج" من التراب ومياه الأمطار ويسقط بعضهم على الأرض في قاعة التزحلق الشعبية، وتتسخ عباءات النسوة من أطرافها بالطين، والحركة تتسارع في الشارع بعد أن فك المطر حصاره ليتفقد الأهالي طريقهم إلى العمل إن كان سالكا أو ملغما ببرك المياه.

□ بغداد / وائل نعمة

إنها الحلة التي عانت منذ سنوات من غضب (القائد الأوحد) لأنها انتفضت في عام ١٩٩١، ضد السياسة القمعية في محاولة منها للانضمام إلى باقي المحافظات التي ثارت في ذلك العام، وبعد أن سيطرت قوات النظام المباد بمساعدة البعثيين في المناطق السكنية على أوضاع المدينة وقامت باعتقال مئات الشباب ودفن آخرين في مزارع (العنيفص) وفي مقابر المحاويل الجماعية التي لم يستطع احد التلميح إلى وجودها في ذلك الحين خوفا من أن يلقى مصير المدفونين فيها، كما يقول شيوخ المنطقة.

غضب صدام استمر إلى حين إسقاطه، إذ تركت المدينة من دون خدمات، وشوارعها ظلت بدون إسفلت، والكهرباء أسوأ أنواع العقاب. بعد تغيير النظام شاعت أخبار عن أن الحلة ستكون عاصمة بديلة لبغداد، كما يقول أبو محمد بائع حبوب في منطقة العلاوي المعروفة بنشاطها التجاري، مضيفا في حديثه لـ"المدى"، "لم نكن نتصور أن المشاريع التي وعدنا بها المسؤولون ستصبح حلما صعب المنال".

كانت موجة الإشاعات التي ضربت المدينة أشعرت الجميع بالذهول، فنادق من الدرجة الأولى ومولات ومستشفيات، ولم يتحدثوا عن المجاري والتبليط باعتبارها أمرا محسوما. فيما يذكر سعيد محيي طالب جامعي من الحلة، في حديثه لـ"المدى" إصرار محافظ بابل السابق على عدم إنشاء شبكة مجاري في المدينة بدعوى انه من غير المعقول أن ننفق مليارات تحت الأرض، ويصف الطالب الجامعي كلام المحافظ السابق بالمضحك.

ترك حاكم المدينة مشاريعه التي يرفض دفنها تحت الأرض بعد خسارة شعبيته في الحلة، وودعه الأهالي بكسر (تنكة)، وجاء دور مشروع مجاري الحلة الكبير الذي استقرت الآراء الهندسية في المحافظة على إنشائه، وخصصت محافظة بابل ٦٠ مليار دينار للمباشرة بتنفيذ المرحلة الأولى منه. من جانبه، قال مدير مجاري بابل المهندس نجم عبد الحسن سلطان، في تصريحات صحفية: إن المشروع الذي أعده المكتب الاستشاري في جامعة بابل، يعد التجربة الأولى في مجال مشاريع البنى التحتية التي ستساهم في إنقاذ مركز المدينة من المعاناة الدائمة نتيجة طفح المياه، لاسيما مياه الأمطار في المناطق التي تعاني من تقادم شبكات تصريف مياه الأمطار التي تجاوز عمرها الأربعين سنة وتعرضت للاندثار ومحدودية الطاقة، فضلاً عما تسببه من تلوث لشط الحلة كون معظم تصاريفها تذهب إلى النهر مباشرة.

وأشار إلى أن المناطق التي سيخدمها المشروع هي: القاضية ومصطفى راغب وشبر والماشطة والصدرية ومجمع العيادات الطبية، فضلاً عن الكرامة وحي الحسين والجمعية والمرتضى والمهدية والتعيس، مبيناً أن المدة المخصصة لانجاز المشروع هي ثلاث سنوات.

ومرت السنوات الثلاث ولم ينته المشروع، ويزداد الأمر سوءاً بعد مرور ثلاثة فصول شتائية عانى خلالها الأهالي من صعوبة الخروج من منازلهم إلى الشارع العام.

إذ أوضح حيدر كاظم (موظف) يسكن في منطقة الجمعية في حديثه لـ"المدى"، انه يضطر إلى ركن سيارته الحديثة في مكان بعيد عن منزله لأنه لا يستطيع الوصول بها إلى المنزل بسبب الطين.

الجدير بالذكر أن منطقة الجمعية شيدت في نهايات الستينيات من القرن الماضي وما زالت من دون مجار او تبليط، ويشقها بزل مملوء بالقاذورات وبتصريف مياه المنازل وبخزين السيارات الحوضية التي تفرغ حمولتها في ذلك الممر المائي الذي يعرف باسم "نهر اليهودية" نسبة إلى مقبرة لليهود كانت في المكان نفسه كما يقول سكان المنطقة. الطريف في مشروع مجاري الحلة الكبير أن الأهالي لا يعرفون إن كان العمل مستمرا أم متوقفا، نظرا لأن الكثير من الخنادق التي حفرت في وسط الإحياء متروكة من دون عمل.

ويتحدث الأهالي عن حادثة مشهورة جرت قبل أيام، حينما جاءت قناة فضائية لتصوير المشروع فوجدت المكان خالياً من العمال، وبينما بدأ كادر القناة بالحديث مع السكان تسلل العاملين إلى مكان العمل وبدأوا بالحفر وكأنهم كانوا في استراحة، في حين يؤكد الموجودون أنهم تركوا المكان منذ أيام عدة والآن رجعوا بعد أن علموا بوجود وسائل الإعلام.

من جهته، انتقد مجلس محافظة بابل في وقت سابق أداء الحكومة المحلية في تعاطيها مع تلكؤ الشركات في تنفيذ المشاريع الحيوية لاسيما مشروع مجاري مدينة الحلة، ووصفه بـ"غير الحازم". غير أن الحكومة المحلية حملت الحكومة السابقة مسؤولية إسناد تنفيذ مشاريع خدمية إلى شركات لا تمتلك المؤهلات الفنية والمالية المطلوبة، ما أدى إلى رداءة التنفيذ وتفاقم معاناة الأهالي.

وقالت عضو مجلس محافظة بابل أميرة عبيد سلمان في حديث صحفي: إن "رداءة تنفيذ مشروع مجاري مدينة الحلة من قبل شركة لا تمتلك الخبرة الفنية المطلوبة، ضاعف من معاناة الأهالي لاسيما الأنقاض التي خلفتها الشركة في الشوارع الرئيسة المكتظة بالسكان، كما حصل إرباك في تسلسل تنفيذ المشروع مع خطر وقوع كارثة بيئية على المدينة وأهلها".

وانتقدت سلمان "عدم حزم الحكومة المحلية في التعامل مع الشركة المحلية المنفذة للمشروع"، موضحة أن "هناك ضعفاً لدى دائرة مجاري بابل في متابعة مشروع خدمي استراتيجي يهدف إلى الحد من خطر ارتفاع المياه الجوفية التي تفاقمت في المدينة".

ودعت عضو مجلس المحافظة إلى "إجراء تقييم أسبوعي لأداء الشركة المحلية ومتابعة مراحل تنفيذ مشاريعها بشكل دقيق يتفق والشروط الفنية المطلوبة"، لافتة إلى أنه كان من الأفضل أن "يحال تنفيذ مشروع مجاري الحلة إلى شركات أجنبية متخصصة ومعروفة وتمتلك الخبرة المطلوبة في تنفيذ مشاريع من هذا النوع".

من جانبه أوضح نائب محافظ بابل صادق المحنا أن "مشروع مجاري الحلة أحيل من قبل الحكومة المحلية السابقة، إلى الحكومة المحلية الحالية التي تتابع تنفيذه فنياً وفق العقد المبرم بين الحكومة السابقة والشركة المتعهدة".

وانتقد المحنا أداء الشركة المتعهدة بقوله إنها "غير متخصصة ولا تمتلك الكفاءة الفنية والمالية اللازمة"، مبيناً أنها "شرعت بتنفيذ مشروع المجاري في الحلة من دون الاستناد إلى أي دراسة".

ولفت إلى أن "الحكومة المحلية الحالية عندما رأت تلكؤا في تنفيذ المشروع، آثرت عرضه على شركة استشارية، مع اضطرارها إلى رصد مبالغ إضافية خارجة عن قيمة العقد المبرم".

٨٣ مواطناً بصرياً مصاباً بالسرطان من كل ١٠٠ ألف

□ بغداد / المدى

فيما سجلت منظمات غير حكومية ٦٥٠٠ إصابة بالأمراض السرطانية في البصرة و١٣٠٠ إصابة بسرطان اللوكيميا بين الأطفال منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، أكد مسؤول صحي في المحافظة أن المعدل السنوي للإصابة بالسرطان وصل إلى ٨٣ إصابة لكل ١٠٠ ألف مواطن في البصرة.

وما زال تزايد الإصابات بالأمراض السرطانية الشغل الشاغل للمسؤولين المحليين ومنظمات المجتمع المدني وأهالي محافظة البصرة.

وأوضح نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة البصرة الدكتور حسن خلاطي في حديث لإذاعة "العراق الحر"، إن البصرة لا تختلف عن غيرها من المحافظات في نسبة الإصابة بالسرطان، ووصف الأرقام التي تذكرها وسائل الإعلام بشأن الإصابات السرطانية بأنها "أرقام غير دقيقة"، مبينا أن نسبة الإصابة بالمرض في محافظة البصرة بلغت ٨٣ إصابة من بين ١٠٠ ألف مواطن.

وأضاف خلاطي أن هناك بعض العوامل التي تساعد على انتشار المرض في البصرة وهي قيد الدراسة مثل أسلحة اليورانيوم المنضب والمواد المشعة الأخرى وآثار الحروب التي تعد عاملا مساعدا، إلا انه لم يتم التأكيد علمياً على أنها سبباً في الإصابة بالسرطان.

فيما أشار ليث شاكر الصالحي من منظمة أطفال السرطان إلى أن منظمته (وهي تختص برصد حالات السرطان)، سجلت إصابات عديدة بمرض السرطان منها تسعة آلاف إصابة في محافظات البصرة وميسان وذي قار منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.

وذكر أن عدد الأطفال المصابين باللوكيميا بأنواعها بلغ ١٣٠٠ طفل بضمنهم الذين توفوا في السنوات السابقة.

في حين طالبت فاضلة حساني علوان الكاظمي من جمعية الهلال الأحمر في البصرة بأن تساهم الحكومة المحلية بمد يد العون لعائلات المصابين بالسرطان لتمكينهم من علاج ذويهم.

إلى ذلك، قال عضو مجلس المحافظة غانم عبد الأمير: إن واحدة من معالجات المجلس هو استحصال مبلغ ١٥ ألف دينار عن كل طن حديد من السكراب يرفع من المحافظة وتخصيصها لمرضى السرطان.

وتابع بالقول: إن قانون موازنة العام ٢٠١١ قد خصص جزءاً من المنافع الاجتماعية لعلاج مرضى السرطان ولكن لم يتحقق ذلك على ارض الواقع.

يذكر ان في البصرة عددا من المؤسسات الصحية المختصة بمعالجة مرضى السرطان وهي: مركز أورام المنطقة الجنوبية الذي يعالج مرضى السرطان في المحافظات الجنوبية، ومستشفى الطفل التخصصي الذي خصص ٨٠٪ من أسرته لمرضى السرطان من الاطفال، وهناك بناية المعالج الخطي الخاص بالعلاج الكيميائي، وبالرغم من وجود كل هذه المؤسسات إلا أن المصابين بالمرض يفضلون العلاج في دول الجوار.

إغلاق ١٢ صيدلية ومصادرة أطنان من الأدوية

□ بغداد / قيس عيدان

كشفت وزارة الصحة عن غلق ١٢ صيدلية غير مجازة ومصادرة نحو ستة أطنان من الأدوية ضمن حملة كبرى تنفذها في بغداد والمحافظات لغلق الصيدليات والمذاخر غير المرخصة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور زياد طارق لـ"المدى": إن مكتب المفتش العام في الوزارة وبالتعاون مع نقابة الصيادلة ومديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية والقوات الأمنية في بغداد وقيادات العمليات في المحافظات، قام بغلق ١٢ صيدلة غير مجازة في منطقة الحسينية شمالي بغداد ومصادرة ما بين ٥ – ٦ أطنان من الأدوية التي بحوزتها وإلقاء القبض على اثنين من أصحابها.

وأشار إلى انه تم غلق عدد آخر في محافظات الديوانية والبصرة وبابل، وإلقاء القبض على عدد من المتعاملين ببيع وشراء الأدوية منتهية الصلاحية.

أوضح طارق أن هناك إجراءات قانونية ضد هؤلاء المخالفين ستتخذها السلطة القضائية، إضافة إلى إجراءات مهنية من قبل نقابة الصيادلة، مؤكداً استمرار هذه الحملة للقضاء على ظاهرة الصيدليات غير المجازة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، حفاظا على صحة وسلامة المواطنين ولضمان إيصال أدوية أمينة إلى المرضى.

وأكد انه تمت إحالة عدد من موظفي المؤسسات الصحية والعاملين في هذه الصيدليات إلى مجالس تحقيقية في دوائرهم والتوصية بمعاقبتهم بأشد عقوبة لمخالفتهم ضوابط وشروط العمل في الصيدليات الأهلية.

(الكاز) يعطل مشاريع تعبيد الشوارع في الموصل

□ الموصل / نوزت شمدين

بالرغم من أن وجه مدينة الموصل تعافى كثيرا عما كان عليه في السنوات ما قبل ٢٠٠٩، بعد تطور أداء البلدية، وزيادة إمكاناتها، واتساع رقعة مشاريعها، غير أن المواطنين يشكون باستمرار من التخسفات والتكسرات في الشوارع الرئيسة والفرعية على حد سواء، وفي أنحاء متفرقة من المدينة.

وفيما قامت البلدية بتقسيم المدينة إلى ثمانية قطاعات بلدية انقسمت بالتساوي على جانبي الموصل الأيمن والأيسر، إلا أن بعض المواطنين يؤكدون أن مناطق فقيرة في أطراف المدينة منسية تماماً، وأصبحت شوارع فيها مستنقعات، والنفايات تلالاً، في حين أن مناطق أخرى تحظى بالاهتمام، لكنهم أشاروا إلى أن التبليط لا يعمر، وبعد فترة وجيزة من فرش الإسفلت، تعود المطبات والحفر مجددا وكأن شيئاً لم يكن.

مصدر في بلدية الموصل قال لـ"المدى": إن البلدية نفذت خلال الفترة الماضية حملات واسعة للتبليط في معظم مناطق مدينة الموصل، غير أن قلة التخصيصات المالية هي المشكلة الأكبر التي تواجه دائرته، لذا ما زالت هناك مناطق تحتاج شوارعها إلى التبليط أو المعالجة.

وأضاف أن المشكلة الأخرى التي تواجهها مشاريع التبليط في الموصل، هي عدم وجود شبكة المجاري وفي حال وجدت فهي شبكات متهالكة، مشيرا إلى أن عدم تصريف مياه المجاري يؤدي إلى تجمعها وبالتالي تتسبب المياه المتجمعة بتفتيت الإسفلت وقلعه، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تخريب الشارع، وضياع جهد البلدية، بحسب تعبيره.

غير أن رئيس لجنة الطاقة والخدمات في مجلس قضاء الموصل زهير حازم الجبوري أشار في تصريح لـ"المدى"، إلى أن بلدية الموصل تمتلك معملاً للإسفلت، لكن توقف شركة توزيع المنتجات النفطية الشمالية عن تزويد المعمل بالوقود (الكاز)، عطل مشاريع التبليط التي تقوم بها البلدية منذ نحو ٤٥ يوماً.

وأوضح أن المعمل يحتاج في سبيل تشغيله لإنتاج مادة القير، إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف لتراً من الكاز، وان العديد من المخاطبات الرسمية قدمت إلى شركة توزيع المنتجات النفطية الشمالية، وكذلك المنتجات النفطية في بغداد، وهيئة التجهيز، ووزارة النفط، لكن دون جدوى، وما زال المعمل متوقفاً ومشاريع التبليط متوقفة.

وانتقد رئيس لجنة الطاقة والخدمات، ممثلي محافظة نينوى في مجلس النواب من دون أن يسميهم، وقال: بأنهم يخرجون بين الحين والآخر على وسائل الإعلام، ويؤكدون أن اتصالاتهم مع مسؤولين معينين أسهمت بالموافقة على إطلاق حصة معمل الإسفلت من الوقود، غير أن شيئاً لا يحدث.

مواطنون من مدينة الموصل، يجمعون على أن الخدمات البلدية ليست بالمستوى المطلوب، وقالوا في أحاديثهم لـ"المدى"، انه في كل مرة هناك ذريعة جديدة للتنصل عن المسؤولية، حسب تعبيرهم.

وهذا ما أشار إليه المواطن عبد الله حاتم هلال (٣٧ سنة) من سكنة حي الشهباز في الجانب الأيمن لمدينة الموصل، إذ قال لـ"المدى": إن البلدية كانت تشكو من منع قوات الجيش والشرطة دخول الآليات الخاصة بها في أوقات معينة من النهار إلى داخل مدينة الموصل، وان ذلك يؤدي إلى تصلب الإسفلت وعدم فائدته، فتتعرقل مشاريعها، وهذه المرة ظهرت مشكلة عدم توفر الوقود، وعدم استطاعتها تنفيذ التبليط لأن معملها بلا وقود.

وعلى العكس منه، يقر المعلم الابتدائي خزعل عز الدين شهاب من أهالي حي الكرامة، أن بلدية الموصل قامت بعمل كبير، ونفذت حملات عديدة في الزنجلي وحي النهروان وغيرهما من المناطق، إلا أن ذلك لا يظهر بشكل جلي، بسبب كبر حجم المدينة، واحتياجها إلى المئات بل الآلاف من المشاريع، بسبب الإهمال والتدمير الذي حل بشوارعها خلال سنوات الانهيار الأمني بدءاً من عام ٢٠٠٤.

ودعا في حديثه لـ"المدى"، الدوائر الخدمية إلى تنظيم لجان مشتركة، لاسيما البلدية والمجاري والاتصالات، لكي لا يحدث تضارب في المشاريع التي تنفذها، ويكون التنسيق بينها مستمراً، ثم قال موجها كلامه إلى مدير بلدية الموصل: "ماذا لو قمتم بشراء الوقود من السوق السوداء كما نفعل نحن منذ دخول الشتاء علينا، وفي كل مرة يقول لنا مسؤولون إن ذلك مؤقت، ونحن نقول أيضاً أن هذا إجراء مؤقت لحين قيام المنتجات النفطية بتوفير حصة تشغيل معمل الإسفلت".

مشاريع مؤجلة